

ملكياً صادق؛ ثم أصبح اسمها «أورسالم»، أي مدينة سالم، في عهد الملك سالم البيوس؛ ثم توالى عليها الأسماء، فسميت، في عهد العبرانيين، بمدينة داود؛ ثم مدينة أورشليم؛ ثم مدينة «إيليا كابيتولينا» زمن السيطرة الرومانية عليها؛ ثم، أخيراً، مدينة القدس زمن الفتح الاسلامي لها<sup>(٣)</sup>.

### قانون ضم القدس ونتائجها<sup>(٤)</sup>

بتاريخ ٣٠/٧/١٩٨٠، أقرّ الكنيست الاسرائيلي قانوناً خطيراً أثار العديد من ردود الفعل العربية، والعالمية؛ وهو ما عرف بقانون ضم القدس، سياسياً، الى الكيان الصهيوني، وجعلها عاصمة له. وجاء نص القانون على النحو التالي:

١ - ان القدس الموحدة، كاملة، هي عاصمة اسرائيل.

٢ - ان القدس مقرّ رئيس البلاد والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

٣ - ان الأماكن المقدسة سوف تحمي من التدنيس، أو من أي أضرار، أو من أي شيء يمكن ان يؤثر على الوصول الحرّ لكل الديانات الى أماكنها المقدسة، أو على مشاعرها نحو هذه الأماكن.

٤ - ان الحكومة سوف تشرف على تطوير القدس، ونموها، ورفاهة سكانها، بتخصيص أموال خاصة لمدينة القدس، بموافقة اللجنة المالية في الكنيست، وسوف تحظى القدس بأولويات خاصة في نشاطات دوائر الحكومة لتطوير القدس، في الحقول الاقتصادية، والحقول الأخرى.

وعشية اعلان هذا القانون، كان المخطط الهيكلي الجديد للقدس يتم على قدم وساق؛ حيث تمّت اضافة ٥٠ كيلومتراً مربعاً الى المدينة من الأراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧. واتضح من هذا المخطط أن المساحة الاجمالية لمدينة القدس سوف تكون ١٠٨ كيلومترات مربعة، يخصص منها ٤١ كيلومتراً مربعاً للسكن، و ٣٨ كيلومتراً مربعاً للحدائق والمساحات العامة، و ١١ كيلومتراً مربعاً للمناطق المفتوحة، و ٦,٣ كيلومترات مربعة للمؤسسات العامة، و ٤,٦ كيلومترات مربعة للتجارة والصناعة. وسوف يفتح هذا المخطط المجال لمصادرة مساحات جديدة من الأراضي العربية، شمال مدينة القدس، لاقامة حوالي ١٨٠ ألف وحدة سكنية حتى نهاية العام ٢٠٠٠<sup>(٥)</sup>. أما ما تمّ مصادرته حتى العام ١٩٨١ من الأراضي العربية في القدس وحولها، فكان ٣٣٥٥٦ دونماً، أُقيم عليها حوالي ٢٢ ألف وحدة سكنية، وتلاه انشاء ٣٣ ألف وحدة سكنية أخرى حتى العام ١٩٨٥.

كانت ردود الفعل العربية والعالمية، في جملتها، رافضة لهذا القانون، الذي رتب أوضاعاً يصعب معها ايجاد أية حلول سلمية للقضية ككل. ولأن الواقع العربي كان وقتها - وقبلها بسنوات - عاجزاً عن أي تحرك حقيقي، فإن أقصى ما وصل اليه الوضع هو اصدار قرار من قبل مجلس الأمن الدولي يدين هذا الاجراء، ويعدّ وثيقة ادانة دامغة، وان كانت غير كافية لما تمّ بشأن القدس. وجاء في قرار مجلس الأمن:

«ان مجلس الأمن؛

١ - يستنكر، بأشد العبارات، اقرار اسرائيل للقانون الاساسي بشأن القدس، ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢ - يؤكد ان اقرار اسرائيل للقانون الاساسي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ويؤثر في الانطباق المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢/٨/١٩٤٩.